

## دعوى

القرار رقم (ITR-2021-236) |

الصادر في الدعوى رقم (I-2020-28306) |

## لجنة الفصل

الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية  
الدخل في مدينة الرياض

### المفاتيح:

ربط زكوي تقديري - يجوز الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها في أي مرحلة تكون فيها الدعوى.

### الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن غرامة عدم التسجيل في ضريبة القيمة المضافة - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض أمام لجنة الفصل خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار- ثبت للدائرة أن المدعية لم تتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية- مؤدّى ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

### المستند:

- المادة (٧٦) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ: ١٤٣٥/١/٨هـ.

### الوقائع:

**الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:**

إنه في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢١/٠٤/١٣م، عقدت الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه وبتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٩م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية/ ... (هوية وطنية رقم ...)، بصفتها

مالكة مؤسسة ... للمقاولات العامة (سجل تجاري رقم ...) تقدمت باعتراضها على غرامة عدم التسجيل في ضريبة القيمة المضافة صادرة عن الهيئة العامة للزكاة والدخل، وأن دخلها لا يصل إلى مبلغ (٣٧٥,٠٠٠) ريال، وتطلب إلغاء الغرامة.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها؛ أجابت بأنها تدفع بعدم اختصاص الدائرة ولائياً ونوعياً لارتباط الاعتراض بضريبة القيمة المضافة.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢١/٠٤/١٣م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، لم تحضر المدعية أو من يمثلها رغم ثبوت تبليغه تبليغاً نظامياً، وحضرها ... (هوية وطنية رقم ...)، بصفتها ممثلة للمدعى عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (١٤٤١/١٧٩/١٠٠٢) وتاريخ ١٤٤١/٠٥/١٩هـ. وبسؤال ممثلة المدعى عليها عن رد المدعى عليها، أجابت بأنها تدفع بعدم اختصاص الدائرة ولائياً ونوعياً لارتباط الاعتراض بضريبة القيمة المضافة. وبسؤال ممثلة المدعى عليها عما إذا كان لديها أقوال أخرى، أجابت بالنفي، فقد قررت الدائرة قفل باب المرافعة والمداولة.

### الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٣٧٦/٠٣/١٤هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٢٥/١/١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث إن من المقرر أن الاختصاص بغروعه (الولائي والمكاني والنوعي) يعتبر من المسائل الأولية التي يتعين على الدائرة النظر فيها والتحقق منها قبل الخوض في نظر الدعوى شكلاً وموضوعاً، واستناداً إلى المادة (السادسة والسبعين) من نظام المرافعات الشرعية التي نصت على: «الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها... يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها» وحيث إن الاعتراض محل الدعوى يتمثل في ضريبة القيمة المضافة، الأمر الذي يتعين معه عدم اختصاص الدائرة بنظر الدعوى ولائياً.

### القرار:

**ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:**

- عدم اختصاص الدائرة بنظر الاعتراض.

**وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.**